جزء فيه

تخريج حديث

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»

كتبه

أبو حازم

محمد بن حسني القاهري السلفي

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز طبع الكتاب أو تصويره
إلا بإذن خاص من المؤلف

الحمد لله، وأشهد أن لا إله حق سواه، وأشهد أن محمدا نبيه ومصطفاه، صلى الله وسلم عليه، وعلى من اتبع هداه.

أما بعد؛ فاعلم أن حديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» قد ورد مرسلا ومسندا، ونبتدئ بذكر الرواية المرسلة؛ لأنها أشهر.

أخرجه ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (٢/ ١٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٦/ ١٣٢)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١)، وابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٠)، والآجري في «الشريعة» (١، ٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ١٩٨)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢١١، ٢٤٩) [ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٣٥٣)، وفي «الدلائل» (١/ ٤٣)]، وأبو نعيم في «المعرفة» (١/ ٢١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٥٩)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٢٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (٧/ ٣٨)؛ كلهم: عن مُعَان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العُذْري، أن النبي -ﷺ- قال: «**يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ**».

ولفظ ابن أبي حاتم: «**لِيَحْمِلْ**» -بلام الأمر-، ولابن حبان، وابن عدي: «**يَرِثُ هَذَا الْعِلْمَ**».

هكذا رواه غير واحد من الثقات عن معان بن رفاعة؛ منهم: إسماعيل بن عياش، ومبشر بن إسماعيل، وبقية بن الوليد؛ وخالفهم محمد بن سليمان بن أبي كريمة، فقال: عن معان، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد.

كذا أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٢٨) [ومن جهته: ابن عساكر (٧/ ٣٩)].

وهو منكر، ابن أبي كريمة ضعيف -كما في «الميزان» و«لسانه»-.

وقد رواه العلائي في «بغية الملتمس» (٣٤) من نفس الوجه، ووقع عنده محمد بن سليمان مهملا، فقال: هو الحراني، المعروف ببومة؛ ومن ثَمَّ صحح الإسناد.

وهذا خطأ؛ فقد وقع التصريح في رواية الخطيب بأن محمد بن سليمان هو ابن أبي كريمة، وهكذا صرح أبو نعيم في «المعرفة» (١/ ٢١١) في ذكره لهذا الطريق؛ والعجب من العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ- مع حفظه واطلاعه: كيف خفيت عليه روايات الثقات عن معان ابن رفاعة، وهو لم يذكر منها إلا رواية بقية بن الوليد.

فالحديث حديث معان، عن العذري، مرفوعا؛ وهو ضعيف جدا؛ لثلاث علل:

١- معان بن رفاعة اختلف فيه النقاد: فوثقه أحمد وابن المديني وغيرهما، وضعفه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما، فمثله يُلَيَّن، وهكذا قال الحافظ في «التقريب» (٦٧٤٧)، وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن العذري عن معان هذا: «ليس بعمدة، ولاسيما أتى بواحد لا يُدرى من هو»، وقال في ترجمة معان: «صاحب حديث، ليس بمتقن»، وقوله: «أتى بواحد لا يدرى من هو» يشير به إلى شيخ معان في هذا الحديث: إبراهيم بن عبدالرحمن العذري -كما سيأتي بيانه-، وهذا مما قيل في معان من الطعن، قال ابن حبان: «يحدث عن أقوام مجاهيل».

٢- إبراهيم العذري مجهول، قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٠): «إبراهيم بن عبد الرحمن العذري -مرسِل هذا الحديث- لا نعرفه البتة في شيء من العلم غير هذا، ولا أعلم أحدا ممن صنف الرجال ذكره، مع أن كثيرا منهم ذكر مرسَله هذا في مقدمة كتابه، كابن أبي حاتم، وأبي أحمد، والعقيلي، فإنهم ذكروه، ثم لم يذكروا إبراهيم بن عبد الرحمن في باب من اسمه إبراهيم، فهو عندهم غاية المجهول» اهـ. وقد تقدم قول الذهبي فيه، على أنه قال في ترجمته من «الميزان» (١/ ٤٥) فقال: «تابعي مُقِلٌّ، ما علمته واهيا، أرسل حديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» اهـ. وقد

ذكره ابن حبان في «ثقاته» -على قاعدته المعروفة-، وقال: «يروي المراسيل»، وغلط بعضهم فذكره في الصحابة بناء على هذا الحديث، وهذا مردود -كما في ترجمته من «الإصابة»-.

٣- أن هذا العذري تابعي متأخر الطبقة، فإن معان بن رفاعة يحدث عن مثل عطاء الخراساني، ممن يرسلون عن الصحابة، ومرفوعات هؤلاء معضلات؛ ولهذا قال العراقي في هذا الحديث في «التقييد والإيضاح» (١٣٨): «مرسل أو معضل».

وقد رواه الوليد بن مسلم: عن العذري، عن الثقة من أشياخه، مرفوعا.

كذا رواه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٢)، وابن عدي (١/ ٢٤٩) [ومن جهته: البيهقي (١٠/ ٣٥٣)، وابن عساكر (٧/ ٣٨)].

وهذا ليس له كبير أثر؛ فإننا قد ذكرنا أن العذري تابعي، فلا بد أن يكون له واسطة في هذا الحديث، وسواء كان مبهما -كما رواه الوليد-، أو لم يُذكر أصلا -كما رواه معان-؛ فإن هذا لا يرقي الحديث عن كونه شديد الضعف.

وقد صححه الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-، فذكر الخلال في «علله» -وقد أسنده الخطيب في «شرف أصحاب الحديث»- عن مُهَنَّأ: سألت أحمد عن حديث معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتأويل الغالين»، فقلت لأحمد: «كأنه كلام موضوع»، قال:«لا، هو صحيح»، فقلت: «ممن سمعتَه أنت؟»، قال: «من غير واحد». قلت: «من هم؟»، قال: «حدثني به مسكين، إلا أنه يقول: معان، عن القاسم بن عبد الرحمن». قال أحمد: «معان بن رفاعة لا بأس به».

قلت: وهذا إما أن يُوَجَّه على تصحيح المتن -من جهة المعنى-، وإلا فالحجة ظاهرة في توهين الحديث -من قِبَل الإسناد-، وهذا الذي ذكره الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-

من رواية مسكين بن بكير: إن كان مسكين ضبطه؛ فهو مما يزيد في توهين الحديث؛ لأن مُعَانًا لا يحتمل مثل هذا الخلاف عليه.

وقد خالف أحمدَ غيرُه من الأئمة، فذكروا هذا الحديث من مناكير معان؛ كالعقيلي، وابن عدي؛ ويأتي ذكر طرف من أقوال من ضعَّف الحديث -من جميع طرقه-.

هذا آخر الكلام على الرواية المرسلة، وإليك ذكر الروايات المسندة:

* **أولا: حديث أبي هريرة وغيره** -رضي الله عنهم-:

أخرجه البزار (٩٤٢٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٩٤) [ومن طريقه: ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٥٩)]؛ عن خالد بن عمرو القرشي، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي قبيل، عن أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص؛ مرفوعا.

قال البزار: «وخالد بن عمرو هذا منكر الحديث، قد حدث بأحاديث عن الثوري وغيره لم يتابع عليها، وهذا مما لم يتابع عليه، وإنما ذكرناه لنبين العلة فيه».

قلت: الرجل من مشاهير المتهمين، وقد ركَّب هذا الحديث على الليث بإسناد آخر نظيف:

رواه ابن عدي (١/ ٢٤٨) (٣/ ٤٥٧)، وتمام في «فوائده» (٨٩٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٢٦)؛ عن خالد بن عمرو: عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سالم بن عبد الله ابن عمر، عن أبيه، مرفوعا.

قال ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب: كلها باطلة، وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث، ونسخة الليث عن يزيد بن أبي حبيب عندنا من حديث يحيى بن بكير، وقتيبة، وابن رمح، وابن زغبة، ويزيد ابن موهب؛ وليس فيها من هذا شيء».

وللحديث طريق آخر:

رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٥٩٩) [ومن جهته: الخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٨) وفي «شرف أصحاب الحديث» (٢٨)]، وابن عدي (١/ ٢٤٨) [ومن طريقه: الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٢٣)]، عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر -ومَرَّةً قال: عن مسلمة بن علي، عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر-، عن علي بن مسلم البكري، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة، مرفوعا.

وهذا إسناد تالف؛ سليمان بن عبد الرحمن هو ابن بنت شرحبيل، فيه مقال معروف، وقد قال فيه الحافظ: «صدوق يخطئ»؛ ومسلمة بن علي واهٍ، وقد تركه غير واحد؛ وعلي بن مسلم لم أجد له ذكرا إلا في «تاريخ» ابن عساكر (٤٣/ ٢٣٥)، ولم يذكره إلا بهذا الحديث من وجه آخر يأتي ذكره، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا؛ فهو في غاية الجهالة.

وقد رواه بقية، عن مسلمة بن علي؛ فقال: عن أبي محمد السلمي، عن علي بن يسار النُّكْري، عن أبي هريرة.

كذا أخرجه ابن عدي (١/ ٢٤٨)، وقال: «هذا الحديث لا يرويه غير مسلمة بن علي».

قلت: وقد عرفت حاله، ولم أنشط للنظر فيمن فوقه، وما أراهم إلا نكراتٍ، ولعلهم من صنائع مسلمة.

ورواه المعلى بن منصور الرازي، عن أبي سلمة الخشني، عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، عن علي بن مسلم، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة.

كذا أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٢٣)، وابن عساكر (٤٣/ ٢٣٦).

وقد عرفت حال علي بن مسلم، وابن تميم ضعيف، وأبو سلمة الخشني لم أعرفه، ولا وجدت له ترجمة.

وللحديث طريق آخر:

أخرجه ابن عدي (١/ ٢٤٨)، عن محمد بن هشام بن عبد الكريم، عن داود بن سليمان الغساني المديني، عن مروان الفزاري، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة.

قال ابن عدي: «ولم أر هذا الحديث لمروان الفزاري بهذا الإسناد إلا من هذا الطريق».

قلت: محمد بن هشام لم أجد له ترجمة، وداود بن سليمان لم يتبين لي.

فهذه طرق حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، كلها شديدة الضعف.

*** ثانيا: حديث أبي أمامة -رضي الله عنه-:**

أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٣٨٨٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٩٣)، وابن عدي (١/ ٢٤٩)؛ عن بقية، عن رُزَيْق أبي عبد الله الألهاني، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة، مرفوعا؛ ووقع عند الطحاوي: أبي الدرداء، ولم يُذكر بقية عند ابن عدي.

قلت: بقية قبيح التدليس، ولم يصرح بالسماع؛ ورزيق والقاسم ضعيفان.

*** ثالثا: حديث معاذ بن جبل -رضي الله عنه-:**

أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١١)، عن عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن شهر بن حوشب، عن معاذ، مرفوعا.

قلت: ابن خراش ضعيف جدا، وشهر من مشاهير الضعفاء، وفي ترجمته من «التهذيب» عن البزار: لم يسمع من معاذ.

* **رابعا: حديث ابن مسعود -رضي الله عنه-:**

أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٢٨)، عن محمد بن ميمون بن كامل الحمراوي، عن أبي صالح، عن الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن ابن مسعود، مرفوعا، بلفظ: «**يَرِثُ هَذَا الْعِلْمَ**...».

قلت: ابن ميمون هكذا يقال فيه، ويقال: محمد بن كامل بن ميمون، وهذا هو الموجود في ترجمته، وهو الزيات المصري، ضعفه الدارقطني -كما في «الميزان» و«لسانه»-، وأبو صالح هو كاتب الليث، من مشاهير الضعفاء.

* **خامسا: حديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-:**

رواه ابن عدي (١/ ٢٤٧): أخبرنا محمد بن محمد الأشعث الكوفي: حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي، مرفوعا؛ بلفظ: «**لِيَحْمِلْ**» -بلام الأمر-.

قلت: شيخ ابن عدي المذكور قال فيه ابن عدي: «حمله شدة ميله إلى التشيع أن أخرج لنا نسخته قريبا من ألف حديث، عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، إلى أن ينتهي إلى عليٍّ والنبي -صلى الله عليه وسلم-؛ كتاب يخرجه إلينا بخط طري، على كاغد جديد، فيها مقاطيع، وعامتها مسندة مناكير، كلها أو عامتها؛ فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسى هذا لأبي عبد الله الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وكان شيخا من أهل البيت بمصر، وهو أخو الناصر، وكان أكبر منه، فقال لنا: «كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة، ما ذكر قط أن عنده شيئا من الرواية، لا عن أبيه، ولا عن غيره» اهـ. إلى أن قال ابن عدي: «وكان متهما في هذه النسخة، ولم أجد له فيها أصلا».

* **سادسا: حديث ابن عباس** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-:

أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٢١)، عن أبي البختري وهب بن وهب، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، مرفوعا.

وأبو البختري من مشاهير الكذابين.

* **سابعا: حديث جابر بن سمرة** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

رواه الهروي في«ذم الكلام»(٤/ ٢٢٥) [ومن طريقه: ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣١)]، عن عبد الملك بن عبد ربه الطائي، عن سعيد بن سماك بن حرب، عن أبيه، عن جابر بن سمرة، مرفوعا.

وعبد الملك منكر الحديث، وله خبر موضوع؛ وسعيد تركه أبو حاتم؛ انظر ترجمتهما من «الميزان» و«لسانه».

* **ثامنا: حديث أنس بن مالك** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

أخرجه ابن عساكر (٥٤/ ٢٢٥)،عن محمد بن مهدي الواسطي،عن أحمد بن عبد الله بن يونس، عن جعفر بن سليمان، عن مالك بن دينار، عن أنس، مرفوعا.

وابن مهدي هذا لم يتبين لي، وما أرى هذا الإسناد النظيف إلا موضوعا أو وهما محضا.

هذا هو ما وقفت عليه من طرق الحديث، وقد تبين لك أنها شديدة الضعف لا تصلح للتقوية.

وقد أطلق القول بضعفه غير واحد من الأئمة.

فقال العقيلي: «قد رواه قوم مرفوعا من جهة لا تثبت».

وقال أبو نعيم في «المعرفة» (١/ ٢١١) في بعض طرقه: «كلها مضطربة غير مستقيمة».

وقال الحافظ في «الإصابة» (١/ ٣٦٣): «قد أورد ابن عدي هذا الحديث من طرق كثيرة، كلها ضعيفة».

وقال ابن الملقن في «المقنع» (١/ ٢٤٦): «وقال جماعة -منهم الدارقطني-: لا يصح مرفوعا، إنما هو مرسل؛ بل قال ابن عبد البر نفسه في كتابه «جامع بيان العلم»: إن هذا الحديث روي عن أسامة وأبي هريرة بأسانيد، وكلها مضطربة غير مستقيمة».

وضعفه ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (٩٤).

وتقدم تضعيف العراقي له.

وتقدم -أيضا- تصحيح بعض العلماء له، وهو ظاهر مسلك ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٢٨)، فقد احتج به على مذهبه المعروف في تعديل كل حامل علم، والقول في ذلك مبسوط في أصول الحديث.

واحتج بالحديث -أيضا- غير واحد، كالخطيب في «شرف أصحاب الحديث»، وابن القيم في «مفتاح دار السعادة».

والحجة ظاهرة في تضعيف الحديث، والله أعلم بالصواب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.